

إبراز دور صيغ التمويل الإسلامي في دعم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر *Highlighting the role of Islamic finance modalities in supporting food security in Algeria*

دغموم هشام

Deghmoum Hichem

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، degzmoum.hichem@univ-alger3.dz

قبايلي عبد النور

Kebaili Abdennour

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، kebaili.abdennour@univ-alger3.dz

تاريخ النشر : 2025.07.21	تاريخ القبول : 2025.06.24	تاريخ الاستلام : 2025.05.20
مستخلص: نسعى في إطار هذا البحث إلى إبراز الدور الهام والكبير الذي يلعبه التمويل الإسلامي كأحد الحلول التمويلية الجديدة في دعم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، خاصة في ظل تقلبات أسعار وكميات الأسواق العالمية، وهذا لما توفره هذه الصيغ من خيارات تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي وتحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي والصناعة الغذائية. ولقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى أنه رغم كل الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتحقيق أمنها الغذائي بنفسها، إلا أنها لا تزال تواجه عدة عقبات تعيق تحقيقها لهذا المطلب والتي يأتي على رأسها: اعتمادها الكبير على الاستيراد وانخفاض إنتاجها الزراعي والغذائي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر من شأنه أن يكون أداة فعالة لدعم تحقيق أمنها الغذائي بنفسها عن طريق دعم الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية، حيث توفر هذه الصيغ حلولاً مالية دون فوائد ربوية، أساسها هو الاعتماد على الاستثمار المباشر والمشاركة في الأرباح وتقاسم المخاطر، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية للمزارعين ويحفز الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية المحلية.		

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التمويل الإسلامي، الإنتاج الزراعي، الصناعة الغذائية

تصنيف JEL: G21, O13, P34, Q14

Abstract: In this research, we aim to highlight the significant role of Islamic finance as an innovative financing solution in supporting food security in Algeria, especially in light of fluctuations in global market prices and quantities. Islamic finance offers financial options that align with Shariah principles, which seek to enhance financial inclusion and stimulate investment in the agricultural sector and the food industry. Through this study, we found that despite the efforts made by the Algerian government to achieve food security independently, the country still faces several obstacles. The most prominent challenges include its heavy reliance on imports and low agricultural and food production. On the other hand, the implementation of Islamic financing instruments in Algeria could serve as an effective tool to support food security by promoting agricultural production and the food industry. These financing models provide interest-free financial solutions based on direct investment, profit-sharing, and risk-sharing, thereby enhancing the economic sustainability of farmers and encouraging local agricultural and food production.

Keywords: Food security, Islamic finance, agricultural production, food industry.

JEL Classification Codes: G21, O13, P34, Q14

المؤلف المرسل : دغموم هشام، dhichemit@hgmail.com

1. مقدمة

يعد الأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي في أي دولة، حيث يرتبط بشكل مباشر بقدرة الأفراد على الحصول على غذاء كاف وآمن ومستدام.

وفي الوقت الحالي يعتبر الأمن الغذائي أحد التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدول النامية، والجزائر إحدى هذه الدول، فبرغم من الجهود المبذولة لتحسين الإنتاج الزراعي وتطوير الصناعات الغذائية، لا تزال الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية لتلبية احتياجات سكانها، مما يزيد من هشاشتها أمام الأزمات الاقتصادية وتقلبات الأسواق الدولية.

فالباحث والدارس في شؤون آليات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، يجد أن القطاع الفلاحي هذه الأخيرة يواجه تحديات عديدة، من بينها تقلبات الأسعار العالمية، شح الموارد المائية، ضعف الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، والاعتماد الكبير على الاستيراد، كل هذه العوامل تجعل تحقيق الأمن الغذائي مسألة ملحة تتطلب حلولاً مبتكرة ومستدامة.

وفي هذا السياق، برزت في الساحة الاقتصادية الجزائرية صيغ التمويل الإسلامي كأداة واعدة لدعم القطاع الفلاحي وتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي، وهذا نظراً لما تتميز به من مبادئ تقوم على تقاسم المخاطر، تحفيز الاستثمار المنتج وتحقيق التنمية المستدامة، فعلى عكس التمويل التقليدي القائم على الفائدة، تعتمد صيغ التمويل الإسلامي على المشاركة، البيع بالأجل، والإجارة، مما يجعلها أكثر ملاءمة لدعم المشاريع الزراعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

بالنظر إلى التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في الجزائر، مثل ضعف الإنتاج الزراعي المحلي، نقص الاستثمارات في القطاع الزراعي، وتخلّف الصناعات الغذائية، يطرح هذا البحث تساؤلاً رئيسياً

كيف يمكن لصيغ التمويل الإسلامي أن تسهم في دعم وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

ولتسهيل عملية البحث عن الإجابة اللازمة لهذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي صيغ التمويل الإسلامي؟
 - ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015-2024؟
 - كيف يمكن لصيغ التمويل الإسلامي أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟
- انطلاقاً من الإشكالية المطروحة وفي ظل الأسئلة الفرعية المنصوصة، تم صياغة الفرضيتين التاليتين:
- رغم جهود الدولة الجزائرية المبذولة، إلا أنها لا تزال تواجه عدة تحديات تعيق تحقيقها للأمن الغذائي بنفسها، والتي يأتي على رأسها: اعتمادها الكبير على الاستيراد وانخفاض إنتاجها الزراعي والغذائي؛
 - التمويل الإسلامي يعد أداة فعالة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال دعم الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية، حيث يوفر حلولاً مالية تعتمد على تقاسم المخاطر، الاستثمار المباشر، والمشاركة في الأرباح، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية للمزارعين ويحفز الإنتاج الزراعي والغذائي المحلي.

تتجلى أهمية هذا البحث في إبراز الدور الهام والكبير الذي يلعبه التمويل الإسلامي كأحد الحلول التمويلية الجديدة في دعم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، خاصة في ظل تقلبات الأسواق العالمية، وهذا لما توفره صيغ التمويل الإسلامي من خيارات تتماشى مع المساعي الرامية لتعزيز الشمول المالي ودعم وتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي.

نسعى في إطار هذا البحث إلى إبراز دور وأهمية التمويل الإسلامي في دعم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال دراسة الصيغ التمويلية المتاحة، تقييم أثرها على الإنتاج الزراعي، واستعراض التحديات التي تواجه تطبيقها.

كما نسعى من خلال هذا البحث إلى استعراض تجارب ناجحة يمكن الاستفادة منها لتطوير منظومة التمويل الإسلامي في الجزائر، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي، وهذا من خلال دراسة صيغ التمويل الإسلامي، وتحليل تأثيرها على القطاع الزراعي، مع دعم البحث بإحصائيات.

من أجل الإجابة على إشكالية البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة محاور أساسية تتمثل في:

- مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي ؛
- الإطار النظري لصيغ التمويل الإسلامي ؛
- تشخيص وتقييم واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015-2022 استنادا إلى المؤشر العام للأمن الغذائي إبراز دور صيغ التمويل الإسلامي في دعم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

2. الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

إن الأمن الغذائي في الوقت الراهن يحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديات والمنظمات الدولية، حيث يعتبر من الأولويات التي يجب العمل على ضمانها، وهو بذلك هدفا استراتيجيا تسعى كل الدول لتحقيقه من أجل ضمان الحق في الغذاء لكل مواطنها، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق فيما يلي إلى بعض المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالأمن الغذائي:

1.2 تعريف الأمن الغذائي

نشأ الأمن الغذائي كمفهوم بداية من منتصف سبعينيات القرن الماضي، وهذا جراء ما عرف بأزمة الغذاء بعد الانخفاض المحسوس في المحاصيل الزراعية لسنة 1972، إثر سوء الأحوال الجوية في آسيا والجفاف الشديد الذي ضرب أجزاء كبيرة من إفريقيا، وأزمة النفط سنة 1973 التي تسببت في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية. فهذه الأسباب وغيرها دفعت بالدول إلى عقد قمة عالمية للغذاء سنة 1974، كان من أهم نتائجها تحديد مفهوم واضح وواحد وموحد للأمن الغذائي، وذلك من خلال تعريفه على أنه التوفر الدائم وبدون انقطاع لإمدادات الغذاء العالمية الكافية والملائمة من المواد الغذائية الأساسية، من أجل ضمان التوسع في الاستهلاك الغذائي وتعويض كل نقص أو انقطاع ناتج عن التقلبات في الإنتاج والأسعار (Clay, 2003, p. 23 27).

ومن بين أهم التعاريف كذلك للأمن الغذائي، نجد تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، فقد عرفت هذه الأخيرة سنة 1983، الأمن الغذائي بأنه توفر الإمكانات المادية والاقتصادية للسكان في كل الأوقات، بالشكل والمستوى الذي يسمح لهم بالحصول على غذاء كاف، آمن ومغذ، يضمن لهم تلبية حاجاتهم الغذائية ويمدهم بالطاقة الكافية من أجل ممارسة نشاطاتهم اليومية بصفة عادية وصحية (Clay, 2003, p. 27 31).

إن المتمعن والمدقق في تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للأمن الغذائي، يجد أن هذه المنظمة ارتكزت في تعريفها للأمن الغذائي على أربع متطلبات، والتي نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل 1: متطلبات الأمن الغذائي حسب ما جاء في تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)



Source : (publichealth notes, 2020).

من خلال الشكل أعلاه، يتضح جليا أن الأمن الغذائي حسب منظور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفر وتحقيق المتطلبات الأربعة التالية:

أ. توفر الغذاء: ويعني توفر الغذاء بكميات كافية وبجودة مناسبة ومقبولة، سواء كان مصدر هذا الغذاء الإنتاج المحلي أو الواردات؛

ب. الحصول على الغذاء: وهو تمكين الأفراد من الحصول على موارد مالية كافية لشراء أغذية كافية بضمان نظام غذائي صحي وسليم؛

ج. الاستخدام السليم للغذاء: ويعني استخدام الأغذية بطريقة صحية وباستعمال مياه نقية صالحة للشرب تضمن الحصول على تغذية ملائمة وصحيحة، تفي بكل متطلبات الإنسان الفيزيولوجية وفي ظل رعاية صحية سليمة؛

د. الاستقرار في توفر الغذاء: وهو ضمان التزود بالغذاء مهما كانت الظروف الاقتصادية والمناخية، بعيدا عن الأزمات الاقتصادية والمناخية.

وفي الأخير واستنادا إلى التعريفين السابقين لمفهوم الأمن الغذائي، نعرفه على أنه إمكانية توفر الغذاء الصحي والكافي لتزويد السكان بشكل مستمر اعتمادا على الإنتاج المحلي أو التجارة الخارجية.

2.2. مفهوم انعدام الأمن الغذائي

عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانات الحصول على الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذية، والتي تظن لهم تغذية صحية ونمو طبيعي وحياة رغيدة مليئة بالنشاط والحيوية. وتجدر الإشارة إلى أن انعدام الأمن الغذائي عادة ما يرتبط مع سوء الأوضاع الصحية، الناتجة عن تقهقر أو انعدام الرعاية والتكفل الصحي وسوء التغذية، وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمناً أو موسمياً أو انتقالياً (منظمة الزراعة والأغذية للمم المتحدة، 2015، صفحة 53).

3.2 مفهوم الاكتفاء الذاتي

يعتبر الاكتفاء الذاتي من أعلى درجات تحقيق الأمن الغذائي، فهو يعمل على تحقيق هذا الأخير عن طريق سد الحاجات الغذائية، من خلال إنتاجها محليا ودون الحاجة إلى استيرادها من الخارج.

وتعبر درجة الاكتفاء الذاتي عن مدى قدرة الدول على الاعتماد على إنتاجها المحلي في تغطية احتياجاتها من الغذاء، فهيتقيد نسبة الغذاء المنتج محليا إلى مجموع الغذاء المتوفر للاستهلاك المحلي، سواء تم إنتاجها محليا أو تم استيرادها من الخارج، وتقرب هذه النسبة أو تتجاوز 100 في المائة من الاستهلاك الغذائي، وهو ما تصفه منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بنسبة الاكتفاء الذاتي SSR، والتي تعرف بأنها النسبة المئوية للأغذية المستهلكة التي يتم إنتاجها محليا. ويتم قياس SSR باستخدام المعادلة التالية والتي تتعلق بإنتاج الأغذية وتجاريتها (رحماني، 2021، صفحة 54):

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي} = (\text{الإنتاج المحلي} \div \text{المتاح للاستهلاك}) \times 100$$

إن درجة الاكتفاء الذاتي تعبر عن درجة الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن الغذائي، إذ لماتساوي هذه الدرجة 100% يكون الاكتفاء الذاتي محققا، بحيث يتساوى الإنتاج المحلي مع المتوفر للاستهلاك، بينما عندما تتعدى هذه النسبة 100% يحدث فائض في الإنتاج يوجه للتصدير أو للتخزين، ولكن عندما تقل نسبة درجة الاكتفاء الذاتي عن 100% يحدث عدما للاكتفاء الذاتي ويؤيد حجم الغذاء المتوفر للاستهلاك على الإنتاج المحلي، وهو ما يعرف بالعجز الغذائي والفجوة الغذائية، وهو ما يميز أغلب اقتصادات الدول النامية ومن ضمنها الجزائر وجل الدول العربية (مروكي، 2007، صفحة 15).

4.2. مقومات الأمن الغذائي

إن تحقق الأمن الغذائي لأي دولة لا يتأتى إلا بتوفر ركيزتين أساسيتين، وهما ما اصطلح على تسميتهما بمقومات الأمن الغذائي، واللتين نشرحهما فيما يلي (غراب، 2015، صفحة 57):

المقومات الإنتاجية: وهي العوامل والوسائل التي تساعد في إنتاج الغذاء، ويدخل في دائرتها كل من الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية وغيرها.

مقومات القدرة الشرائية: وهيا لمقدرة المالية للمواطن على اقتناء الغذاء والحصول عليه، ومن هنا تظهر أهمية توفير فرص العمل الموازية لكل المواطنين وتحسين قدرتهم الشرائية، لكي يتمكنوا من اقتناء وشراء الغذاء وكل متطلبات الحياة الكريمة، والحصول على الرعاية الصحية اللازمة، وكذا إمكانية تربية وتعليم أولادهم التربية والتعليم الصحيحين.

3. الإطار النظري لصيغ التمويل الإسلامي

تعد صيغ التمويل الإسلامي أدوات مالية تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تمنع الربا (الفائدة) والممارسات غير الأخلاقية في المعاملات المالية. يهدف التمويل الإسلامي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تقاسم المخاطر والعوائد بين الأطراف المتعاقدة، مما يجعله خياراً مناسباً لتحقيق التنمية المستدامة.

1.3 تعريف صيغ التمويل الإسلامي

صيغ التمويل الإسلامي هي أساليب وأدوات مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تقوم على الاستثمار وتبادل المنافع بدلا من الفائدة الربوية المحرمة، فهذه الصيغ تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وتمنع الفائدة (الربا)، وتشجع على الاستثمار المنتج القائم على الأصول الحقيقية. فالتمويل وفقا لهذه الصيغ يتميز بالعدالة، تقاسم المخاطر، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال حلول تمويلية تعتمد على الشراكة، المضاربة، الإجارة، المربحة وغيرها من الصيغ.

2.3 المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي

- يعتمد التمويل الإسلامي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تميزه عن النظام المالي التقليدي، وأهمها:
- **تحريم الربا (الفائدة):** يحظر التمويل الإسلامي التعامل بالربا، سواء كان ربا النسيئة (الفائدة على القروض) أو ربا الفضل (التبادل غير المتكافئ)، ويتم استبدال الفائدة بأساليب تقوم على المشاركة في الربح والخسارة أو تقديم خدمات مالية مقابل عوض مشروع.
 - **تقاسم المخاطر (المشاركة في الربح والخسارة):** يعتمد التمويل الإسلامي على مفهوم المخاطرة المشتركة، حيث يتحمل أو يتحمل الممول والمستثمر جزءا من الأرباح أو الخسائر، ويتم تحقيق ذلك من خلال صيغ تمويل تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل المضاربة والمشاركة، مما يعزز العدالة المالية ويمنع الاستغلال.
 - **تحريم الغرر والمقامرة (عدم التعامل بالمخاطرة المفرطة):** يمنع الإسلام المعاملات التي تتضمن عدم اليقين المفرط (الغرر) أو المضاربة العشوائية، مثل عقود التأمين التقليدية والمستندات المالية التي تعتمد على التخمين.
 - **تجنب الاستثمار في الأنشطة المحرمة:** يركز التمويل الإسلامي على تمويل القطاعات المنتجة التي تعزز الاقتصاد الحقيقي والتنمية المستدامة، ويمنع ويحظر تمويل القطاعات غير الأخلاقية مثل صناعة الخمر، القمار، التبغ، والأسلحة المحرمة.
 - **وجود أصل حقيقي أو خدمة في المعاملة المالية:** يجب أن تستند جميع العقود المالية إلى أصول حقيقية أو خدمات فعلية، مثل السلع، والمعدات، فالتمويل الإسلامي يمنع بيع الديون أو التداول في الأوراق المالية المبنية على المضاربة غير المشروعة.

- الالتزام بالعدالة والشفافية في العقود: يجب أن تكون العقود في التمويل الإسلامي واضحة، خالية من أي غموض أو غبن، وتضمن حقوق جميع الأطراف، فالتمويل الإسلامي يفرض الإفصاح الكامل عن شروط التمويل، الأسعار، والمخاطر المحتملة.
- تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يهدف التمويل الإسلامي إلى تحقيق التنمية الشاملة، بما في ذلك تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دعم الفئات الضعيفة، وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية، ويتم ذلك من خلال أدوات مثل الزكاة، الوقف، والقروض الحسنة.

3.3. أهم صيغ التمويل الإسلامي

من أهم صيغ التمويل الإسلامي نجد:

1.3.3 المراجعة: المراجعة هي عقد بيع يعتمد على الشفافية، حيث يشتري البنك سلعة بناء على طلب العميل ثم يبيعها له بسعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح متفق عليه مسبقا (إرشيد، 2007، صفحة 73)، ومن أهم الشروط الواجب توفرها في التمويل بالمراجعة نذكر مايلي (بن دعاس وعويسي، 2018، صفحة 245):

- بيان جميع مواصفات السلعة وعدم إخفاء عيوبها؛
 - بيان سعر السلعة الأصلي الذي اشتراها به البائع أساسا وما تم إضافته عليها من تكلفة، كالنقل والتخزين والضرائب؛
 - بيان مقدار الربح الذي يحدد كنسبة من ثمن السلعة وتكاليفها أو كقيمة نقدية؛
 - أن يكون البيع للسلعة عرضا مقابل نقود، ولا يجوز بيع النقود مرابحة أو السلعة بمثلها، لكن يجوز بيع عملة بعملة أخرى؛
 - بيان كيفية تسديد قيمة السلعة من قبل المشتري للبائع وكيفية نقل ملكية السلعة من قبل البائع للمشتري.
- ومن أشهر التطبيقات في الوقت الحالي لهذه الصيغة نذكر:
- تمويل شراء السيارات والمعدات؛
 - تمويل شراء العقارات؛
 - التمويل التجاري والاستيراد.
- 2.3.3 المشاركة: المشاركة هي عقد بين طرفين أو أكثر، يساهم كل طرف في رأس المال ويتقاسمون الأرباح والخسائر بحسب نسبة مساهمتهم، وتتخذ المشاركة صيغتين هما (العاني، 2013، صفحة 89):
- المشاركة الثابتة: حيث يظل كل طرف محتفظا بحصته في المشروع.
 - المشاركة المتناقصة: حيث يشتري أحد الأطراف حصة الطرف الآخر تدريجيا حتى يصبح المالك الوحيد.
- ومن بين أهم الخصائص التي تميز هذه الصيغة:
- أنها تعتمد على تقاسم المخاطر والعوائد؛
 - أنه يتم توزيع الأرباح وفق النسبة المتفق عليها، أما الخسائر فتوزع حسب نسبة رأس المال؛
 - أنها تحفز روح الشراكة والاستثمار الحقيقي.
- ومن أشهر التطبيقات في الوقت الحالي لهذه الصيغة نذكر:
- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
 - تمويل العقارات والتطوير العقاري؛
 - الاستثمار في الشركات الناشئة.

3.3.3. المضاربة: هي عقد شراكة بين طرفين، أحدهما يقدم المال (صاحب المال) والآخر يقدم الجهد والخبرة (المضارب)، على أن يتم تقاسم الأرباح وفق نسبة متفق عليها، بينما يتحمل صاحب المال الخسائر وحده ما لم يكن هناك تقصير واضح من قبل المضارب (شلهوب، 2007، صفحة 432)، ومن أهم الشروط الواجب توفرها في التمويل بالمضاربة نذكر مايلي (بن دعاس و عويسي، 2018، صفحة 245):

- أن يكون رأس المال من النقد (الذهب والفضة)؛
- أن يكون رأس المال معلوما قدرا وصفة؛
- أن يكون رأس المال عينا لا دينا في ذمة المضارب؛
- أن يسلم رأس المال للمضارب ليتمكن من العمل؛
- أن يكون الربح المشروط لكل واحد منهما (المضارب ورب المال) جزءا شائعا نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً؛
- يشترط في المضارب أن يكون أهلاً للتصرف، وأن يكون منفرداً بالعمل وله أن يعمل في المضاربة دون قيود من رب المال. إذن من خلال الشروط الواجب توفرها في التمويل بالمضاربة، نرى أن أهم الخصائص التي تميز هذه الصيغة ما يلي:
- أن المضارب لا يضمن رأس المال، ولكنه مسؤول عن حسن الإدارة؛
- أن الأرباح يتم توزيعها وفق النسب المتفق عليها؛
- أن المؤسسة تتحمل المالية المخاطر الاستثمارية.
- ومن أشهر التطبيقات في الوقت الحالي لهذه الصيغة نذكر:
- تمويل المشاريع الناشئة وريادة الأعمال؛
- تمويل الأنشطة التجارية والاستثمارية؛
- إدارة المحافظ الاستثمارية.

4.3.3. الإجارة: هي عقد يمنح فيه البنك الإسلامي الحق للعميل في استخدام أصل معين (مثل عقار أو معدات) مقابل دفعات إيجارية متفق عليها، وعلى العموم تتخذ الإجارة صيغتين هما (العززي، 2012، صفحة 40):

- الإجارة التشغيلية: يكون البنك مالكا للأصل ويؤجره لفترة محددة دون انتقال الملكية.
- الإجارة المنتهية بالتملك: يبدأ العقد كإيجار، لكن ينتهي بتمليك الأصل للمستأجر عند دفع جميع الأقساط.
- ومن بين أهم الخصائص التي تميز هذه الصيغة:
- أنها توفر مرونة في التمويل دون الحاجة إلى التملك الفوري؛
- أنها تساعد في تمويل الأصول دون تحميل العميل أعباء التمويل التقليدي؛
- أنها توفر إمكانية التملك التدريجي للأصل.
- ومن أشهر التطبيقات في الوقت الحالي لهذه الصيغة نذكر:
- تمويل العقارات السكنية والتجارية؛
- تمويل شراء المعدات الثقيلة والآلات؛
- تمويل وسائل النقل (السيارات، الطائرات، السفن).

5.3.3. الاستصناع: هو عقد يتم بموجبه الاتفاق على تمويل تصنيع سلعة معينة بمواصفات محددة، مقابل ثمن متفق عليه يدفع مقدماً أو على أقساط خلال مدة التنفيذ (العززي، 2012، صفحة 40)، ومن بين أهم الخصائص التي تميز هذه الصيغة:

- أنها تتميز بالمرونة في الدفع؛

- أنها تسمح بتمويل المشاريع الصناعية والإنشائية؛
 - أنها تتضمن تعهدا بتسليم المنتج وفق المواصفات المتفق عليها.
- ومن أشهر التطبيقات في الوقت الحالي لهذه الصيغة نذكر: تمويل بناء العقارات والمجمعات السكنية، تمويل المشاريع الصناعية الكبرى وتمويل البنية التحتية والمرافق العامة.
- 6.3.3. المزارعة:** هي وسيلة من وسائل استثمار الأراضي بالطرق المشروعة والتي تحقق غاية طرفين: طرف أول لا يملك أرضا ويرغب أن يعمل في الزراعة، وقد يكون خبيرا في ذلك، وطرف يملك الأرض لكنه قد لا يستطيع القيام بأعمال الزراعة، لأنه لا علم له بالزراعة أو ليست لديه الإمكانيات أو الوقت أو لأي سبب من الأسباب، على أن تكون الثمرة بينهما بحسب ما اتفقا عليه في العقد، وبهذا يستفيد مالك الأرض من أرضه، والقادر على العمل من خبرته. وعموما تعرف المزارعة على أنها عقد يعقد بين شخصين أو أكثر على استثمار واستغلال الأرض الزراعية، بحيث تكون الأرض من طرف والعمل من طرف آخر ويكون الناتج المتحصل عليه بين الأطراف المتعاقدة وفق نسبة شائعة معلومة متفق عليها مسبقا وفق أحكام الشرع (قندوز، 2019، صفحة 151).
- ويشترط لصحة عقد المزارعة الشروط التالية:
- أهلية المتعاقدين (صاحب الأرض والعامل عليها) من النواحي القانونية والفنية والسلوكية؛
 - أن تكون الأرض صالحة للزراعة، مع تحديدها وبيان ما يزرع فيها؛
 - بيان مدة الزراعة وبيان نوعية المزارعة، أي نوع المحصول الذي سيزرع؛
 - أن يكون الناتج بين الشريكين مشاعا بين أطراف العقد، وبالنسبة المتفق عليها؛
 - يجب تحديد نصيب كل طرف من الطرفين؛
 - بيان من يقدم البذر من الطرفين، لأن المعقود عليه يختلف باختلاف البذر، فإذا كان من قبل صاحب الأرض كان المعقود عليه منفعة الأرض، وإذا كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة العمل.
- 7.3.3. المساقاة:** مثل المزارعة، تعتبر هي الأخرى وسيلة من وسائل استثمار الأراضي بالطرق المشروعة والتي تحقق غاية طرفين: طرف يرغب بالعمل لأن لديه خبرة في رعاية الشجر وإصلاحها، لكنه لا يملك الأرض، وطرف يملك الشجر لكنه لا يقدر على رعايتها، لعدم خبرته أو لأنه لا يملك المال أو الوقت أو لأي سبب كان. وفي هذه الحالة، يعتبر إبرام عقد المساقاة بين هذين الطرفين ملبيا لحاجة الطرفين ورغبتهما، بحيث تكون الثمرة بينهما حسب ما يتفقان عليه في العقد، وبهذا يستفيد أصحاب الشجر من شجرهم، والقادرون على العمل من عملهم. وعموما تعرف المساقاة على أنها عقد يقوم بموجبه مالك الأشجار أو الزروع بتقديمها لشخص آخر ليقوم بسقيها ورعايتها والعناية بها، مقابل حصوله على جزء محدد من ثمارها عند الحصاد (قندوز، 2019، صفحة 154).
- وعلى غرار صيغ التمويل الإسلامي السالفة الذكر، صيغة المساقاة هي الأخرى يشترط لصحتها تحقق جملة من الشرط، منها شروط تشترك فيها مع المزارعة، وشروط أخرى تنفرد بها لوحدها، وذلك وفقا لما هو مبين فيما يلي:
- أ- الشروط التي تشترك فيها المساقاة مع المزارعة:**
- أن يكون صاحب الأرض وعامل المساقاة من أهل العقد، وأن يكون الزرع معلوما؛
 - أن يكون المحصول لهما، فلو شرط أن يكون المحصول كله لأحدهما فسدت المساقاة، وعليه يجب أن تكون حصة كل واحد منهما مشاعا معلوم القدر؛
 - التخلية بين الأرض وعامل المساقاة.
- ب- الشروط التي تقتصر على المساقاة:**

- أن تكون المساقاة على شجر ثابت له ثمر يجنى مع بقاء أصله، فإن لم يكن الشجر ثابتا، أو لم تكن له ثمرة ينتفع بها، فلا تجوز المساقاة عليه؛
- أن تكون المساقاة على شجر كبير يمكن أن يثمر، إذ الغاية من المساقاة هي وجود الثمرة التي ينتفع بها المالك والعامل، فإذا عقدت المساقاة على شجر أو نخل صغير لا يمكن أن يثمر إلا بعد سنوات طويلة، فإن الهدف الذي من أجله تمت المساقاة غير موجود، فتكون المساقاة غير صحيحة؛
- أن يكون محل المساقاة معلوما، بحيث يكون الشجر معلوما للعامل، إما بالرؤية أو بالوصف المنضبط، ذلك أن عقد المساقاة مستثنى من القواعد التي تمنع ما فيه جهالة وغرر، فلا بد من رؤية الشجر عند إبرام العقد، أو وصفه وصفا منضبطا يزيل الجهالة، ويقلل احتمال الغرر.

4. تشخيص وتقييم واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2015-2022 استنادا إلى المؤشر العام للأمن الغذائي (Global Food Security Index GFSI):

يقيس المؤشر العام للأمن الغذائي مستوى الأمن الغذائي في 113 دولة من مختلف قارات العالم المتقدمة منها والنامية والمتحولة على حد سواء، ويتكون من 58 مؤشر فرعي هدفها قياس كل جوانب الأمن الغذائي للدول 113 التي تخضع للدراسة والقياس.

انطلاقا من سنة 2017 تم إضافة توفر الموارد الطبيعية والقدرة على التكيف والصمود إلى دعائم مؤشر GFSI الثلاثة، فأصبح منذئذ يتكون من أربعة دعائم، وتعتبر الدعامة الأخيرة التي تمت إضافتها ذات أهمية بالغة في تقييم الأمن الغذائي لأي دولة بحيث تقيس كل من قابلية تأثر الدول بمخاطر نقص الموارد الطبيعية، وكيف تتكيف الدول مع هذه المخاطر وكيفية حدوث انعدام الأمن الغذائي نتيجة لهذه المخاطر. وسنعمل فيما يلي على إبراز موقع الجزائر ومكانتها ضمن هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2022، وهذا من خلال إدراج الجدول التالي الذي يرصدها ويبنها (food-security-index, 2024):

الجدول 1. موقع الجزائر ضمن مؤشر GFSI في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022

2018		2017		2016		2015		السنوات
الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	
عالميا/113		عالميا/113		عالميا/113		عالميا/109		البيانات
69	52.1	68	51.5	66	54.3	68	50.9	الجزائر
51	60.9	54	58.8	53	57.9	51	60.1	تونس
61	56.3	58	56.6	57	57.1	47	61.8	مصر
2022		2021		2020		2019		السنوات
الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	الرتبة	قيمة المؤشر	البيانات
عالميا/113		عالميا/113		عالميا/113		عالميا/113		
68	58.9	54	63.9	58	61.8	70	59.8	الجزائر
62	60.3	55	62.7	59	61.4	69	60.1	تونس
77	56.0	62	60.8	60	61.1	55	64.5	مصر

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى تقارير GFSI لسنوات 2015-2022 والملف إكسل GFSI_2022_Model_FINAL.xlsx متوفر على الرابط: <https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index>

إن المتمعن في نتائج الجدول أعلاه، يلاحظ أن الجزائر ضلت تتبوأ مرتبة متأخرة في ترتيب مؤشر GFSI (food-security-index, 2024) بحيث تذبذبت ترتيب دول شمال إفريقيا لسنوات 2015-2019، فقد تراوحت رتبتها عربيا من 11/8 سنة 2015 إلى 14/11 سنوات 2016-2019 أما على المستوى العالمي فضلت رتبتها تتراوح بين 68 و70 من أصل 113 دولة شملها المؤشر، وابتداء من سنة 2020 تحسن أداء الجزائر على المستوى العربي والعالمي، إذ حلت في المرتبة 58 عالميا وفي المرتبة 8 عربيا من أصل 14 دولة، متقدمة بذلك على كل من تونس ومصر وهذا لأول مرة منذ سنة 2015، وفي سنة 2021 عززت الجزائر مرتبتها عالميا بحيث احتلت المرتبة 54، وهي تعتبر أحسن مرتبة تحصلت عليها منذ 2015، أما على المستوى العربي فقد حافظت على مرتبتها الـ 8 وهذا للعام الثاني على التوالي، ويعزى تحسن مرتبة الجزائر إلى البرامج التنموية التي وضعتها الجزائر للنهوض بقطاع الفلاحة وترقيته، بحيث أطلقت الجزائر خلال البرامج الخماسية المتعاقبة ابتداء من سنة 2004 وصولا إلى البرنامج الخماسي 2010-2014 مشروع التجديد الزراعي والريفي، والذي أطلق رسميا في شهر أوت من سنة 2008 والذي بدأ يؤتي أكله خلال سنة 2020 (حفناوي، 2013، صفحة 17).

وفي سنة 2022 تراجع ترتيب الجزائر مرة أخرى في مؤشر GFSI إذ احتلت المرتبة 68 من أصل 113 دولة وهي مرتبة غير مقبولة مقارنة بالإمكانات المتوفرة بها والجهود المبذولة من طرفها.

وقصد تفسير هذه الوضعية التي وصل إليها ترتيب الجزائر خلال سنة 2022 في مؤشر GFSI، ارتأينا تحليل ترتيب الجزائر في المحاور الفرعية لهذا الأخير خلال نفس السنة وذلك انطلاقا من بيانات الجدول التالي:

الجدول 2. ترتيب الجزائر في المحاور الفرعية لمؤشر GFSI خلال سنة 2022

توفر الغذاء	إمكانية الوصول إلى الغذاء	جودة وسلامة الغذاء	استقرار الحصول على الغذاء	القيمة
الرتبة	الرتبة	الرتبة	الرتبة	القيمة
64	63	57.5	82	54.7
66.8	63	57.5	82	54.7
54.2	63	57.5	82	54.7

المصدر: من إنجاز الباحثين استنادا إلى تقرير GFSI لسنة 2022 والملف إكسل GFSI_2022_Model_FINAL.xls متوفر

على الرابط: (food-security-index, 2024) <https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index>

أ- تحليل ترتيب الجزائر في محور توفير الغذاء: لم تحتل الجزائر ترتيبا جيدا ضمن هذا المحور بل اكتفت بتسجيل أداء متوسط بقيمة 66.8 ومرتبة عالميا متدنية نوعا ما (تحت المتوسط) إذ حلت في المرتبة 64 من أصل 113، وهذا راجع إلى عدة عوامل يأتي على رأسها:

- الاعتماد الكبير على الاستيراد فيما يتعلق بتوفير الحبوب التي تعد من أهم الأغذية الرئيسية في الجزائر، إذ لم تتمكن إلى غاية الآن من توفيرها نصفها بواسطة إنتاجها المحلي، فقد استوردت خلال سنة 2022 ما نسبته 64.96% من إجمالي الحبوب الموفرة للاستهلاك، وهو ما يجعلها واحدة من أكبر مستوردي القمح عالميا؛
- نسبة مرتفعة من السلع الغذائية الأساسية مستوردة، مما يجعل الجزائر عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية والاضطرابات اللوجستية؛
- عدم توفر الخضراوات والفواكه بشكل منتظم ومنظم بسبب سوء التوزيع الجغرافي وعدم كفاءة سلاسل التوريد (ضعف شبكات النقل والتخزين)، وهذا بالرغم من الإنتاج المحلي القوي لبعض الخضراوات والفواكه، فقد تمكنت الجزائر خلال سنة 2022 من إنتاج ما قيمته 7769886.34 طن من الخضراوات الأساسية (البطاطا والبصل والطماطم)؛

• تذبذب في إنتاج اللحوم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف استدامة الموارد المحلية؛

• نقص الاستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية الزراعية؛

• الاعتماد على مياه الأمطار لسقي المحاصيل الزراعية.

ب- تحليل ترتيب الجزائر في محور إمكانية الوصول إلى الغذاء: هذا المحور هو الأخر لم تحتل الجزائر ترتيبا جيدا فيه، بل اكتفت بتسجيل أداء تحت المتوسط بقيمة 57.5 ومرتبة عالميا متدنية نوعا ما (تحت المتوسط) إذ حلت في المرتبة 63 من أصل 113، وهذا راجع إلى عدة عوامل يأتي على رأسها:

- التفاوت في الدخل: إن التفاوت في الدخل بين المواطنين يعد أحد العوامل الرئيسية التي تحد من قدرة فئات واسعة من المواطنين على شراء المواد الغذائية الأساسية؛
- التضخم وارتفاع الأسعار: أدى التضخم المتزايد خلال السنوات الأخيرة إلى ارتفاع أسعار الغذاء مما جعل المواد الغذائية الأساسية أقل توفرا لذوي الدخل المحدود.
- انخفاض قيمة الدينار الجزائري وارتفاع تكلفة الاستيراد يؤثران على ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، وهو الأمر الذي يترتب عليه ضغطا إضافيا على القدرة الشرائية للمواطنين؛
- المناطق الريفية والداخلية تواجه صعوبات في الوصول إلى الأسواق، وهو الأمر الذي يزيد من تكاليف النقل وارتفاع الأسعار؛
- هناك قصور في سلاسل التوريد والتخزين، وهو الأمر الذي ينجر عنه انقطاع بعض المنتجات أو ارتفاع أسعارها بسبب قلة عرضها؛

ج- تحليل ترتيب الجزائر في محور جودة وسلامة الغذاء: فيما يتعلق بجودة وسلامة الغذاء الموفر للموطن، احتلت الجزائر عالميا مرتبة متأخرة جدا، إذ حلت في المرتبة 82 من أصل 113 دولة، وهي المرتبة التي تظهر وجود تحديات كبيرة فيما يتعلق بجودة المنتجات الغذائية وسلامتها. ومن بين أهم العوامل التي جعلت الجزائر تحتل هذه المرتبة المتأخرة فيما يتعلق بجودة وسلامة الغذاء نجد:

- التباين الملحوظ في جودة المنتجات الغذائية المحلية مقارنة بالمستوردة، حيث يعاني الإنتاج المحلي أحيانا من نقص في معايير الجودة؛
- مشاكل التخزين والتوزيع: تؤدي سوء ظروف التخزين والنقل إلى تدهور جودة المنتجات، خاصة المنتجات الطازجة مثل الخضراوات والفواكه واللحوم؛
- غياب الرقابة الصارمة: رغم وجود أطر قانونية لضمان سلامة الغذاء، إلا أن نقص الرقابة الميدانية يسمح بتسرب منتجات إلى الأسواق غير مطابقة لمعايير الجودة والسلامة؛
- تفشي التسممات الغذائية: تسجل حالات متكررة من التسممات الغذائية بسبب ضعف شروط النظافة وانخفاض جودة المنتجات في بعض المحلات والمطاعم والسواق؛
- قلة التنوع الغذائي: تتميز السوق المحلية بوفرة للمنتجات النشوية والسكرية، ونقص المنتجات الغنية بالعناصر الغذائية، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على الصحة العامة؛
- ارتفاع أسعار المنتجات ذات الجودة العالية: يؤدي ارتفاع تكلفة المنتجات العضوية ذات الجودة العالية إلى استبعادها من سلة الاستهلاك اليومي للأسر محدودة الدخل؛
- قلة حملات التوعية حول أهمية الغذاء الصحي وتشجيع استهلاك المنتجات ذات القيمة الغذائية العالية.

د- تحليل ترتيب الجزائر في محور استقرار الحصول على الغذاء: على غرار المحاور السابقة، هذا المحور هو الآخر لم تحتل الجزائر ترتيبا جيدا فيه، بل اكتفت بتسجيل أداء تحت المتوسط بقيمة 54.2 ومرتبة عالميا متدنية نوعا ما (تحت المتوسط) إذ حلت في المرتبة 63 من أصل 113، وهذا راجع إلى عدة عوامل يأتي على رأسها:

- الاعتماد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب والزيوت، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية؛
- تذبذب الإنتاج الزراعي: يعاني الإنتاج الفلاحي في الجزائر من مشاكل تتعلق بالمناخ وشح الموارد المائية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقلب الإنتاج ويضعف الاستقرار الغذائي؛
- ضعف التخزين الإستراتيجي: قلة مرافق التخزين الحديثة تجعل الجزائر عرضة لنقص المخزون الاحتياطي في حالة حدوث الأزمات.

وكخلاصة لكل ماسبق ضمن هذا المحور المتعلق بتقييم وتشخيص الأمن الغذائي في الجزائر استنادا إلى مؤشر الأمن الغذائي، نقول أنه بالرغم من الجهود الحكومية المبذولة، إلا أن الجزائر لا تزال تواجه عدة عقبات تعيق تحقيقها لأمنها الغذائي، ومن بين هذه العقبات نذكر:

الاعتماد الكبير على الاستيراد: تشير إحصائيات وزارة الفلاحة الجزائرية لسنة 2023 إلى أن الجزائر تستورد أكثر من 70% من احتياجاتها الغذائية، خاصة الحبوب، الحليب، السكر، والزيوت.

ووفقا لتقارير البنك العالمي، فإن الجزائر تنفق سنوياً أكثر من 9 مليارات دولار على استيراد المواد الغذائية، مما يشكل ضغطاً على احتياطات النقد الأجنبي.

انخفاض الإنتاج الزراعي المحلي: رغم توفر الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أن الإنتاج الزراعي الجزائري لا يغطي الطلب المحلي بسبب:

- نسبة الأراضي المستغلة في الزراعة: تبلغ 3.5% فقط من مساحة الجزائر، رغم أن البلاد تمتلك أكثر من 40 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة (وفقا لتقرير منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة) (منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، 2023)؛

- نقص المياه وتأثيره: تشير وزارة الموارد المائية إلى أن أكثر من 60% من الأراضي الزراعية تعاني من نقص الري، مما يقلل الإنتاجية؛

- ضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي؛

- التغيرات المناخية، مثل الجفاف ونقص المياه؛

- ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة.

ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي:

- أسعار المدخلات الزراعية (الأسمدة، البذور، الآلات الزراعية) مرتفعة، مما يثقل كاهل الفلاحين.

- نقص التمويل الزراعي يمنع الفلاحين من توسيع مشاريعهم الزراعية وتحسين إنتاجهم.

الفاقد الغذائي وسوء إدارة الموارد: إن كلا منغياب التخطيط الاستراتيجي لتطوير الصناعات التحويلية الغذائية التي يمكن أن ستفيد من الفائض الزراعي، وضعف التخزين والنقل، جعلتا نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي تضيع سدى، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

5. استعراض مساهمة وتأثير صيغ التمويل الإسلامي على دعم الأمن الغذائي في الجزائر

التمويل الإسلامي من خلال صيغه المختلفة يمكن أن يلعب دورا حيويا في دعم الأمن الغذائي في الجزائر عبر تحفيز الإنتاج الزراعي، تمويل سلاسل الإمداد، وتقليل المخاطر التي تواجه المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي، ويمكن للدولة الجزائرية أن تعزز وتشجع التعاملات المالية في القطاع الزراعي وفقا لهذه الصيغ من خلال:

- إطلاق بنوك إسلامية متخصصة في تمويل القطاع الزراعي، مثل "بنك الفلاحة والتمويل الإسلامي".
- تشجيع المستثمرين على دخول القطاع الزراعي بصيغ المضاربة والمشاركة، من خلال إعفاءات ضريبية أو دعم حكومي.
- سن تشريعات لتنظيم المزارعة والمساقاة، مما يسهل على المزارعين الاستفادة منها دون نزاعات قانونية.
- إطلاق صناديق تمويل زراعي إسلامي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الزراعة والتصنيع الغذائي.
- استخدام الاستصناع لبناء بنية تحتية زراعية حديثة، مثل أنظمة الري والسدود والمخازن المبردة.

وفيما يلي نتطرق بنوع من الدقة والتفصيل إلى تبين وتوضيح الدور الهام لصيغ التمويل الإسلامي في دعم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال التطرق أولا إلى استعراض الكيفية التي تسهم بها هذه الصيغ بصفة عامة في التأثير على المحاور الفرعية المكونة للأمن الغذائي، ثم كخطوة ثانية من خلال التطرق إلى استعراض وتحليل الكيفية التي يمكن أن تسهم وتأثر بها كل صيغة من هذه الصيغ على دعم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

1.5. استعراض الكيفية التي تسهم بها هذه الصيغ بصفة عامة في التأثير على المحاور الفرعية المكونة للأمن الغذائي

سننتظر فيما يلي إلى استعراض مساهمة صيغ التمويل الإسلامي بصفة عامة على المحاور الفرعية المكونة للأمن الغذائي

1.1.5 مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تعزيز التوفر الغذائي: تعد التوافرية أحد المحاور الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، وتعني القدرة على إنتاج أو استيراد الغذاء بالكميات الكافية لتلبية الاحتياجات الوطنية، وصيغ التمويل الإسلامي مثل عقد السلم والمشاركة والمضاربة، تساهم بشكل كبير في دعم التوفر الغذائي من خلال:

- تمويل المشاريع الزراعية الإنتاجية: ويتحقق هذا عن طريق توفير رأس المال اللازم لشراء المدخلات الزراعية، مثل البذور والأسمدة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يطور ويعزز الإنتاج المحلي.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي: إن التشجيع على عقد الشراكات بين أصحاب الأموال والمزارعين يجعل المخاطر الممكنة مواجهة في القطاع الزراعي متقاسمة بين المستثمرين والمزارعين كل حسب نسبة مشاركته، ومثل هذه الشراكات من شأنها أن تحفز على زيادة الإنتاجية.

■ تطوير البنية التحتية الزراعية: يتحقق عن طريق تمويل مشاريع الري الحديثة واستصلاح الأراضي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية. وقد أظهرت البيانات الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاء (ONS) أن استخدام عقد السلم لتمويل الفلاحين خلال الفترة 2020-2024 أدى إلى زيادة إنتاج الحبوب بنسبة 12% والخضروات بنسبة 8% (ONS, 2024).

2.1.5 دعم إمكانية الوصول إلى الغذاء: تعبر إمكانية الوصول إلى الغذاء عن قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء ماديا واقتصاديا، وهنا يمكن لصيغ التمويل الإسلامي أن تساهم في تعزيز إمكانية الوصول إلى الغذاء من خلال:

- تمويل سلاسل التوزيع: إن الاعتماد على صيغة الاستصناع لشراء معدات التخزين والنقل، من شأنه أن يحسن توزيع المنتجات الغذائية ويقلل تكاليفها.
- خفض التكاليف التمويلية: إن استخدام عقود مثل المربحة والإجارة، يتيح للشركات الزراعية والصناعية الحصول على المعدات والمواد الأولية بأسعار مناسبة، وهو الأمر الذي ينجره عنه انخفاض في تكلفة المنتجات الزراعية والغذائية، وبالتالي تعرض مستهلكها بأسعار تكون في متناولهم.

- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة: إن تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر المشاركة والمضاربة، من شأنه أن يعزز فرص العمل والدخل، ويحسن القدرة الشرائية للأفراد.
 - 3.1.5. تحسين جودة وسلامة المنتجات الغذائية: تساهم صيغ التمويل الإسلامي في تحسين جودة وسلامة المنتجات من خلال:
 - تمويل الصناعات الغذائية التحويلية: إن استخدام صيغة الاستصناع لشراء خطوط الإنتاج الحديثة، من شأنه أن يؤدي إلى تحسين جودة وسلامة المنتجات الغذائية.
 - تطوير مختبرات الرقابة الغذائية: يتحقق هذا عبر الإجارة التمليلية لاقتناء المعدات المتطورة، مما يعزز الرقابة على جودة المنتجات.
 - تشجيع الزراعة العضوية: ويتحقق هذا عبر تمويل المشاريع الزراعية التي تعتمد على معايير الجودة والسلامة.
 - 4.1.5. تعزيز الاستقرار الغذائي: الاستقرار الغذائي يُشير إلى استمرارية توفر الغذاء دون تقلبات حادة في الأسعار أو العرض، ويمكن لصيغ التمويل الإسلامي أن تساهم في تحقيق هذا الاستقرار من خلال:
 - تمويل مشاريع التخزين الاستراتيجي: ويتم هذا باستخدام المربحة والإجارة لشراء معدات التخزين الحديثة.
 - دعم الإنتاج المحلي المستدام: يتحقق عبر المشاركة والمضاربة، مما يقلل الاعتماد على الواردات ويحد من تأثير التقلبات العالمية.
 - إنشاء تعاونيات زراعية: يمكن إنشاء تعاونيات زراعية من خلال الحصول على التمويل في إطار إبرام عقد المشاركة المتناقصة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز قدرة المزارعين على التفاوض والتخزين والتوزيع.
- 2.5. استعراض وتحليل كيفية مساهمة وتأثير كل صيغة من هذه الصيغ على دعم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر
- سنستعرض فيما يلي بالتفصيل الكيفية التي يمكن أن تسهم وتأثر بها كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي على دعم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:
- 1.2.5. المزارعة والمساقاة: يمكن لهاتين الصيغتين أن تساهما بشكل فعال وبارز في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تحفيز الإنتاج الزراعي، ويتحقق هذا من خلال:
- تحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي غير المزروعة: كثير من الأراضي الزراعية في الجزائر غير مستغلة بسبب نقص التمويل، وتطبيق المزارعة يتيح للمالكين تمويل زراعتها دون الحاجة إلى موارد إضافية، مما يزيد الإنتاج الزراعي.
 - تقليل المخاطر المالية على المزارعين: بدلاً من اقتراض المال بفائدة، يمكن للمزارعين العمل في أراض وفق نظام تقاسم الأرباح مع الملاك، مما يقلل الديون ويحفزهم على زيادة الإنتاج.
 - تشجيع زراعة المحاصيل الاستراتيجية: يمكن توجيه هذه العقود لدعم زراعة المنتوجات التي تشكل أساس الأمن الغذائي مثل الحبوب، الخضروات، والفاكهة.
 - تشجيع الشراكات بين ملاك الأراضي والشباب العاطلين عن العمل من خلال برامج تمويل بالمزارعة.
 - تشجيع الشركات الزراعية الكبرى على إقامة عقود مساقاة مع الفلاحين لتحسين إنتاج الفواكه وزيت الزيتون.
 - الحكومة الجزائرية تمتلك أراضي زراعية شاسعة غير مستغلة في الجنوب، ويمكن منح هذه الأراضي للمزارعين الشباب من خلال عقود المزارعة، حيث تقدم الدولة الأرض، ويقوم المزارعون بزراعتها على أن يتم تقاسم الناتج.
 - المستثمرون والبنوك الإسلامية يمكن أن تدخل في المساقاة مع أصحاب بساتين النخيل، بتمويل الري الحديث والصيانة، مقابل نسبة من الإنتاج.

2.2.5. المضاربة: يمكن لهذه الصيغة أن تساهم بشكل فعال وبارز في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال دعم الاستثمار الزراعي والتصنيع الغذائي، ويتحقق هذا من خلال:

- تمويل المشاريع الزراعية الناشئة: يمكن للبنوك الإسلامية أو المستثمرين تمويل مشاريع إنتاج الحبوب، الألبان، والدواجن من خلال المضاربة، حيث يحصل المستثمر على نسبة من الأرباح، ويتجنب الفلاح مخاطر الاقتراض التقليدي.
- تشجيع الابتكار في التقنيات الزراعية: يمكن تمويل البحث عن أساليب ري حديثة أو أسمدة عضوية، مما يحسن الإنتاجية ويقلل الاعتماد على الاستيراد.

■ إطلاق صناديق مضاربة زراعية لتمويل الفلاحين الصغار بدون فوائد ثابتة، مع تقاسم الأرباح بين الفلاح والممول.

■ دعم مشاريع التصنيع الغذائي، مثل إنتاج الدقيق، مشتقات الحليب، وتعليب الخضروات، مما يقلل الاعتماد على الاستيراد.

3.2.5. المشاركة: يمكن لهذه الصيغة أن تساهم بشكل فعال وبارز في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال بناء شركات زراعية كبرى، ويتحقق هذا من خلال:

- تحفيز الاستثمار التشاركي في الفلاحة: عبر مشاركة الدولة أو المستثمرين مع الفلاحين، وهنا يمكن تمويل مشاريع زراعية كبرى دون تحميل طرف واحد كامل المخاطر.
- تمكين التعاونيات الفلاحية: يمكن للمزارعين الصغار تكوين شركات مع مستثمرين لإنشاء مشاريع إنتاج زراعي أو مزارع حيوانية كبيرة، مما يزيد الإنتاج المحلي.
- دعم إنشاء شركات زراعية تعاونية وفقا لقواعد ومبادئ صيغة المشاركة، بحيث تساهم البنوك والمستثمرون في تمويل مشاريع ضخمة لإنتاج القمح والحبوب.

■ تمويل مشاريع الري الجماعية عبر شراكة بين الفلاحين والحكومة، مما يحسن استغلال الموارد المائية.

4.2.5. الاستصناع: يمكن لهذه الصيغة أن تساهم بشكل فعال وبارز في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تمويل البنية التحتية الزراعية والتخزين، ويتحقق هذا من خلال:

- تمويل بناء غرف التبريد ومستودعات التخزين الضخمة والمكيفة، فبناء مثل هذه المنشآت من شأنه أن يساهم في تقليل الفاقد من الإنتاج الزراعي بسبب سوء التخزين، مما يحسن استقرار السوق.
- تحفيز تصنيع المعدات الزراعية محليا بدلا من استيرادها، ويتحقق هذا من خلال العمل في إطار عقود الاستصناع على تمويل إنشاء مصانع لإنتاج الجرارات، أنظمة الري، ومعدات الحصاد.
- استخدام عقود الاستصناع بين الحكومة والمصانع المحلية لإنشاء مخازن مبردة للفواكه والخضروات لتقليل التلف.

■ تمويل مشاريع إنتاج أنظمة الري بالتقطير محليا بدلا من استيرادها.

5.2.5. المراقبة: يمكن لهذه الصيغة أن تساهم بشكل فعال وبارز في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تمويل مستلزمات الفلاحين دون فوائد ربوية، ويتحقق هذا من خلال:

- تمكين المزارعين من شراء البذور والأسمدة دون ديون ربوية: البنوك الإسلامية يمكن أن تشتري مستلزمات الإنتاج وتبيعها للفلاحين بهامش ربح واضح، ما يسمح لهم بالعمل دون ضغط مالي.
- تسهيل اقتناء المعدات الزراعية: يستطيع الفلاحون شراء الجرارات وأنظمة الري عبر المراقبة الإسلامية، مما يعزز الإنتاجية.
- تطوير برامج تمويل مراقبة للفلاحين لشراء الأسمدة والبذور بدون فوائد ربوية.
- توفير تمويل مراقبة لشراء أنظمة الري الحديثة لمكافحة الجفاف وتحسين الإنتاج.

6. خاتمة

جاء هذا البحث ليبين ويوضح أهمية الدور الذي تؤديه وتسهم به صيغ التمويل الإسلامي في دعم وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر عن طريق المساهمة في دعم وتطوير وتشجيع الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية، وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي تم استخلاصها من خلال هذا البحث، إضافة إلى بعض التوصيات المقترحة:

ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو:

- أن الجزائر لا زالت تحتل مراتب متواضعة ضمن المؤشر العام للأمن الغذائي، فرغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتميز بها والتي سخرتها لهذا الغرض، فهي تستورد أكثر من 70 % من حاجياتها الغذائية الأساسية، وهو ما يرهن مستقبل أمنها الغذائي ويجعله هشاً تتحكم فيه التجارة الخارجية وتقلبات أسواق الغذاء العالمية؛
- أنه يمكن إرجاع فشل الجزائر في تعزيز أمنها الغذائي وتحقيق اكتفاءها الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية، بالدرجة الأولى إلى اعتماد زراعة المحاصيل الإستراتيجية (الحبوب) في غالبيتها على الأمطار، وهي بذلك رهينة التقلبات الجوية وتذبذب تساقط الأمطار من موسم لآخر، وتبقى المساحات المسقية ضئيلة جداً، ولا تمثل إلا جزءاً يسيراً من كل المساحة المخصصة لزراعة هذه المحاصيل.
- أن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي يوفر حلولاً مالية تعتمد على تقاسم المخاطر، الاستثمار المباشر، والمشاركة في الأرباح، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية للمزارعين ويحفز الإنتاج الزراعي والغذائي المحلي.
- أن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في الجزائر يمكن أن يكون أداة فعالة لدعم الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، تمويل المزارعين دون فوائد ربوية، وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية الزراعية والتصنيع الغذائي، فمن خلال تبني هذه الصيغ بشكل أوسع، يمكن للجزائر تحقيق اكتفاء غذائي وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.
- أنه من خلال تطبيق هذه صيغ التمويل الإسلامي، يمكن للجزائر تحقيق تحول زراعي شامل، زيادة الإنتاج المحلي، تقليل الاستيراد، ودعم الفلاحين دون الحاجة إلى الديون الربوية، فالتمويل الإسلامي يمكن أن يكون أداة قوية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، بشرط وجود سياسات حكومية داعمة وإطار قانوني مناسب.
- أن صيغ التمويل الإسلامي تقدم أدوات فعالة ومبتكرة لدعم القطاع الزراعي والصناعات الغذائية في الجزائر، من خلال تمويل مشاريع الإنتاج الزراعي، وتحسين سلاسل التوزيع، ودعم الصناعات التحويلية، وبالتالي فهذه الصيغ تسهم بشكل فعال ورئيسي في تعزيز التوفر الغذائي ذو الجودة والسلامة العالية وتحسين إمكانية الوصول إليه بصورة دائمة ومستقرة.
- واستناداً إلى التحليل المعمق لدور صيغ التمويل الإسلامي في دعم القطاع الزراعي والصناعات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، يمكن تقديم التوصيات التالية:
- ضرورة تعزيز تطبيق عقود مثل السلم والمضاربة في تمويل المشاريع الزراعية، نظراً لملاءمتها الكبيرة لاحتياجات الفلاحين؛
- تشجيع استخدام الاستصناع والمرابحة لتمويل الصناعات الغذائية التحويلية، ما يساهم في تحسين جودة المنتجات وزيادة قدرتها التنافسية؛
- تصميم أدوات تمويل إسلامية جديدة تتناسب مع احتياجات المزارعين والصناعيين، مثل المشاركة المتناقصة لتمويل مشاريع البنية التحتية الزراعية؛
- إنشاء صناديق استثمار إسلامية موجهة للقطاع الزراعي والصناعات الغذائية؛
- تشجيع التعاون بين البنوك الإسلامية والهيئات الحكومية لدعم تمويل المشاريع الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي؛

- إنشاء مشاريع مشتركة بين المستثمرين الخواص والفلاحين باستخدام عقود المشاركة؛
- توسيع شبكة البنوك الإسلامية في الجزائر لتغطية المناطق الزراعية الريفية؛
- تقديم حوافز ضريبية للمؤسسات المالية الإسلامية لتشجيعها على تمويل المشاريع الزراعية والصناعية؛
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للفلاحين والمستثمرين حول آليات التمويل الإسلامي؛
- دمج التمويل الإسلامي في برامج التعليم الجامعي المتعلقة بالاقتصاد والمالية؛
- تحديث التشريعات المالية لتسهيل عمل البنوك الإسلامية؛
- تعزيز الرقابة الشرعية لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في التمويل.

7. قائمة المصادر والمراجع

- أحمد سعيد شهاب العززي. (2012). *إدارة البنوك الإسلامية*، الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- الطاهر مبروكي. (2007). دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، *مجلة الباحث*، العدد 05، ورقة الجزائر، 14-29.
- أمال حفناوي. (2013 03 12-11). *مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو والانعاش الاقتصادي بين الواقع والطمح*، يومي 12-11 مارس 2013. المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 (الصفحات 10-20). جامعة سطيف، سطيف، الجزائر
- رزيقة غراب. (2015). إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر واقع وآفاق، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، العدد 13، سطيف، 51-65.
- زهير بن دعاس، و أمين عويسي. (2018). صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول، *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*، جامعة المسيلة، العدد 4، 241-258.
- عبد الرحمان قتيبة العاني. (2013). *التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية*، ط 1. عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- عبد الكريم أحمد قندوز. (2019). *المالية الإسلامية*. الكويت، الكويت: صندوق النقد العربي.
- عبد الكريم محمود إرشيد. (2007). *الشامل في عمليات المصارف الإسلامية*، ط 2. عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- علي محمد شلهوب. (2007). *شؤون النقود وأعمال البنوك*، ط 1. حلب، سوريا: شعاع للنشر والعلوم.
- مريم رحمانى. (2021). دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب – أطروحة دكتوراه، ص 54. سطيف الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر.
- منظمة الزراعة والاغذية للأمم المتحدة. (2015). *منظمة الزراعة والاغذية للمم المتحدة حالة انعدام الأمن الغذائي 2015-تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع 2015 تقييم التقدم المتفاوت، متوفر على: <http://www.fao.org/3/a-i4646a.pdf>*. ROME, ITALY: FAO.
- منظمة الزراعة والاغذية للأمم المتحدة. (2023). *تقرير منظمة الزراعة والاغذية للأمم المتحدة لسنة 2023*. ROMA, ITALY: FAO.
- Edward Clay. (2003). *Food security: concepts and measurement. trade reforms and food security: conceptualizing the linkages*. Rome, Italy: FAO
- food-security-index. (2024, 12 25). <https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/>. Retrieved from food-security-index: <https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/>
- ONS. (2024). ONS. Algiers, Algeria: ONS.
- publichealth notes. (2020, 01 01). *Food security: Pillars, Determinants and Factors Affecting It.*. Retrieved 10 02, 2021, from <https://www.publichealthnotes.com: https://www.publichealthnotes.com/food-security-determinants-and-urbanization/>

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

دغوم هشام وقبايلي عبد النور (2025). إبراز دور صيغ التمويل الإسلامي في دعم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد*. المجلد 16 / العدد 02/2025.